

والحقيقة السادسة : أن الإسلام – حين يتاح له أن ينظم الحياة وفق تصوره ومنهجه الخاص – لن يحتاج عند إلغاء التعامل الربوي ، إلى إلغاء المؤسسات والأجهزة اللازمة لنمو الحياة الاقتصادية العصرية نموها الطبيعي السليم . ولكنه فقط سيظهرها من لؤنة الربا وذنسه . ثم يتركها تعمل وفق قواعد أخرى سليمة . وفي أول هذه المؤسسات والأجهزة : المصارف والشركات وما إليها من مؤسسات الاقتصاد الحديث .

والحقيقة السابعة : وهي الأهم – ضرورة اعتقاد من يريد أن يكون مسلماً ، بأن هناك استحالة اعتقادية في أن يحرم الله أمراً لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه ! كما أن هناك استحالة اعتقادية كذلك في أن يكون هناك أمر خبيث ويكون في الوقت ذاته حتماً لقيام الحياة وتقدمها . . فإله سبحانه هو خالق هذه الحياة ، وهو مستخلف الإنسان فيها ؛ وهو الأمر بتنميتها وترقيتها ؛ وهو المرید لهذا كله الموفق إليه . فهناك استحالة إذن في تصور المسلم أن يكون فيما حرمه الله ، شيء لا تقوم الحياة البشرية ولا تتقدم بدونه . وأن يكون هناك شيء خبيث ، هو حتمي لقيام الحياة ورفقيها . . وإنما هو سوء التصور ، وسوء الفهم والدعاية المسمومة الخبيثة الطاغية التي دأبت أجيالاً على بث فكرة : أن الربا ضرورة للنمو الاقتصادي والعمرائي ، وأن النظام الربوي هو النظام الطبيعي . وبث هذا التصور الخادع في مناهل الثقافة العامة ، ومناجى المعرفة الإنسانية في